هل استتب الأمن في بعقـوبـــة.. هل استعـادت الـــروح؟

المدى/ بعقوبة

سؤال مشفوع باللهفة يطرق سمعك كلما رن هـاتفك النقـال وكـان علـى الجهـة الاخرى صديق او قريب اضطر مرغما تحت وطأة سنوات من القتل والتهجير والاجاعة الى مغادرة مدينته التي كانت لسنوات قليلة خلت –رغم ماكنا نعرف من قسـوة وظـروف في وقت النـظـام السابق- شكلا مجسدا للوداعة والطيبة والطمأنينة حيث لاتعدم الرزق أرض حباها الله ماء وشجراً حتى عدت سلة بغداد، يتدفق الخير من ثناياها ليعم ربوع البلاد.

المتتبع لشؤون بعقوبة وشجونها سيجد ان من المستحيل الاجابة عن مثل هذا السؤال، فلايجد مايطمئن به محدثه الا كلمة الأمل (الله كريم).

فالمدينة التي كانت تخضع وبشكل مطلق لسلطة الجماعات المسلحة مازالت تترقب ما ستؤول اليه الامور.

وبقلق يتساءل المواطن: ماذا اذا غادر الجنود؟ خاصة وان هذه الجماعات لم تخف وعيدها فضلا عن احداث وقعت هنا واخرى هناك كاختطاف اشخاص في وضح النهار او اغتيالات نفذت بحق المتعاونين مع الاجهزة الامنية او اطلاق نار على المصلين اثناء صلاة التراويح وهذا كله وقع ويقع في قلب المدينة مما ساهم في ابقاء وتيرة القلق عند حدود عالية خاصة وان المواطنين مازالوا يتذكرون كيف تركتهم الحكومة بلا ظهير خلال السنوات السابقة، فالسنوات الماضية خاصة الاشهر الثلاثين لما قبل حزيران الماضي وجد خلالها المواطن نفسه وسط دوامة وسيل جارف من اعمال القتل والتهجير ومحاولات حثيثة قاسية لتمزيق النسيج الاجتماعي لمحافظة ديالى التي تتجسد فيها التركيبة العرقية والدينية والطائفية العراقية ايما تجسيد، وهنا لابد من الاقرار بأن هذا البناء الاجتماعي قد تلقى ضربات مؤثرة ومتنوعة بما لم تفلح معه محاولات المصالحة الشكلية التي كانت تقوم بها جهات رسمية بدفع من القوات الامريكية او الحكومة.

يحيل الكثير من العارفين ببواطن الامور فشل محاولات اجراء المصالحة الى اجواء انعدام الثقة مابين الطوائف فضلا عن سطحية تلك المحاولات وعجزها عن النفاذ الى عمق المشكلة يضاف الى ذلك عدم توفر الاجواء والشروط الموضوعية فانتهت كل تلك المحاولات الى الفشل الذريع وبقيت عبارة عن نسخ مزورة لحلم كان ومازال بعيدا عن الارواح التواقة اليه الا وهو وطن ودود مسالم متعايش يعمه الخير والرفاه.

وزاد ويـزيـد من المحنـة ان تلك الاجـواء الموبوءة بالدم والقسوة قد ترافقت مع انعدام كامل للخدمات وفرص العمل مما ضـاعف من نسب الفقـر ولاسيمـا وأن المحافظة قد فشلت في تسويق انتاجها الزراعي بسبب هذه الظروف وسيتجلى تأثير هذا الأمر اذا ماعرفنا ان ٧٠٪ من سكان المحافظة يعتمدون على الزراعة في توفير احتياجاتهم المعيشية حسب آخر احصاء قامت به دائرة الزراعة في العام ٢٠٠٦ .

كان وجود الدولة لما قبل عشرة اسابيع ينحصر في شارع لايتجاوز طوله ثلثمائة متر يتعرض على مدار الساعة لهجمات بكل الاسلحة الامر الذي امات كل اشكال الحياة فيها فضلا عن غياب سلطة القانون مما اباح للفوضى ان تعم كل نواحي الحياة.

ثم انطلقت العمليات العسكرية خلال تموز الماضي بهدف تطهير المدينة من الجماعات المسلحة التي اضطرتها القوة العسكرية للانسحاب والتمركز على مشارف المدينة وفي اقضية ونواحي المحافظة الاخرى لكن هذه الجماعات المسلحة قد احتفظت بما تشكل نسبته ٧٠-٨٠ % من قدراتها العسكرية غير ان نفوذها انحسر داخل مركز المدينة.

كانت اعادة المهجرين احد اهداف العملية التي شنتها قوة مشتركة امريكية وعراقية، لكن نفر قليل جدا من اولئك المواطنين قد عادوا لمناطقهم نظرا لانعدام الثقة بالاجراء الحكومي، كما ان الخوف مازال جاثما على الصدور، فما مر من وقت ليس بكاف لنسيان لوعة الدم الذي تدفق مظلوما الى ارصفة وعتبات كانت لما قبل سنوات قليلة خلت تضيئها ضحكات الاطفال وتغفو عليها الوداعة واحلام اناس اقل ما فيهم طيبة هذا الطين.

مايزيد في خوف المواطن هو انعدام الثقة باجراءات الدولة العراقية التي سبق وأن تركته فريسة للاحداث خلال زمن ستبقى صرخاته محفورة على جدران بيوت بعقوبة وجذوع اشجارها.

مقابل ذلك كله فأن من ينظر لبعقوبة اليوم سيجد بأن الحياة قد بدأت بالعودة اليها ولو بشكل بطيء، فقد بدأ المواطنون بترميم محالهم التجارية وتلملمت الاسواق لتنهض من ركام القذائف بعد ان تعرضت لدمار هائل تفوق نسبته ٦٠٪ في الابنية خاصة الاسواق الرئيسية، فضلا عن تدمير كم كبير من المنازل والمدارس والدوائر وهذا كله يحتاج لوقت طويل لاعادة اعماره فضلا عن اموال يتوجب على الحكومة التفكير السريع بتوفيرها وهو الامر الذي يحسب في عملية اصلاح ذات البين مابين المواطن ودولته.

البطالة في بعقوبة في اعلى نسبتها بالقياس الى أي وقت مضى.. والمواطن الذي حرم خلال السنتين الماضيتين من حقه في الحصول على مواد البطاقة التموينية وفرص الاعمار والعمل، ينظر الى الجنود العراقيين المرابطين على الطريق الرئيسي الوحيد المفتوح في قلب المدينة برضى وخوف من عواقب الرحيل المفاجئ الذي لاشك بأنه سيعيد الامور لأسوأ مما كانت عليه.

خلافـــات في الادارة الامـــريكيـــة حـــول ايـــران

ترجمة /المدى
عن النيويورك تايمز

بينما كان الاهتمام متركزاً في خلال هذا الاسبوع على مناقشات حول القوات الامريكية في العراق، استغل الرئيس بوش هذه المناسبة للضغط على ايران.

ولغة خطاب السيد بوش احتوت على صراع متواصل وشديد بين عدد من العوامل داخل ادارته حول كيفية مواجهة ايران. اذ كانت وزيرة الخارجية غوندليزا رايس تحاول حول مواصلة المقاربة الدبلوماسية، في حين ان المسؤولين في مكتب نائب الرئيس، ديك شيني قد تبنوا وجهة نظر اكثر تشدداً.

انهم يريدون عزل ايران وكبحها والاهتمام اكثر بموضوع الضربات العسكرية.

وخطاب بوش بيّن، الان على الاقل انه يميل تجاه شيني بتصويره المعركة مع ايران كنوع من تفوق في الشرق الاوسط وهذا النقاش بين الاطراف في الادارة سيتحرك في اتجاه آخر قريباً، ومن ضمن ذلك اتخاذ قرار حول فيما ان كانت قوات الحرس الثوري، او جزءاً منها، منظمة ارهابية وتستحق بذلك العقوبة الاقتصادية.

فالتوتر بين رايس وشيني قد بدأ منذ زمن طويل ومنذ مرحلة الرئاسة الاولى لبوش. فقد كانت رايس آنذاك، مستشارة الامن الوطني وكان عليها ان تقوم بالوساطة بين شيني ودونالد رامسفيلد الذي كان وزيراً للدفاع حينئذ وايضاً كولن باول. وزير الخارجية السابق، اما اليوم فالامر مختلف، كونها وزيرة للخارجية والاكثر ميلاً الى بذل الجهود الدبلوماسية.

اما السيد شيني والصقور في مكتبه فهم على اية حال، يبدون استياءهم ازاء الخطوات البطيئة المتخذة حيال طموحات ايران النووية.

ويواصل حلفاء شيني التصريح علناً ان على الولايات المتحدة تغيير القيادة الايرانية كخيار سياسي، فيما يتحدثون فيما بينهم عن ضرورة ان تقوم امريكا بتشجيع اسرائيل على توجيه ضربة عسكرية على منشآت ايران النووية.

وما جاء في شهادة رايان كروكر السفير الامريكي في العراق من ان المحادثات الدبلوماسية مع ايران قد حققت القليل جداً من التقدم، قد اعطى دعماً لموقف شيني ومكتبه.

ما هو الموقف تجاه الحرس الثوري؟

اما الموقف بصدد الحرس الثوري الايراني فهو مختلف فهناك مسؤولون في البيت الابيض وبعض اعضاء مكتب نائب الرئيس يدفعون تجاه وضع الحرس الثوري باكمله ضمن القائمة السوداء، فيما يطالب المسؤولون في وزارة الخزانة على وضع قوات القدس فقط ضمن تلك القائمة، او ربما يمتد ذلك الى عدد من الشركات والمنظمات التي لديها علاقات مع تلك المجموعة.

والولايات المتحدة الامريكية تبذل جهودها الدبلوماسية للتوصل الى موقف اشد للامم المتحدة في مجال المقاطعة تجاه ايران.

وتهدف هذه المقاطعة الى ارغام ايران على التخلي عن مشاريعها في مجال تخصيب اليورانيوم وتوحيد الجهود الدولية من اجل ذلك.

بوش كان الفائز في هذا الاسبوع

ترجمة / نادية فارس
عن النيويورك تايمز

الاجماع العام في واشنطن في هذه الايام يقول ان الرئيس بوش كان الفائز الاول في المعركة ضد الديمقراطيين حول تقليص حجم القوات الامريكية في العراق.

فقد تمكن السيد بوش من تهدئة قضية سحب القوات التي سادت اجواء الديمقراطيين في الأسبوع الماضي، ففي خطابه للشعب الامريكي، بعد يومين من المناقشات الطويلة في الكونغرس مع الجنرال بيتريوس والسفير كروكر، نجح الرئيس الامريكي في رسم صورة متفائلة عن الوضع في العراق. ويحاول الديمقراطيون اليوم البحث عن سبل للتعامل مع طلبات تخصيص النفقات، وهم يعارضون تحديد النفقات خوفاً من القول ان موقفهم كان ضعيفاً إزاء الأمن الوطني وان مثل هذه المواقف تترك القوات من دون اعتدة ومستلزمات ضرورية لدعمهم في الحرب.

ولهذا السبب فان العديد من المراقبين السياسيين يعتقدون ان طلب تخصيص أرصدة مالية من اجل القوات في العراق سيأخذ مجراه الاعتيادي وسيواصل السيد بوش في تسيير عجلة السياسة في العراق.

انتصار سياسي للجمهوريين، اجل انه كذلك. لكن البروفسور كريستوفر غيلبي، استاذ العلوم السياسية في جامعة ديوك يقول، لا، انه خطأ، فالامر في رأيه سيهيئ خلفية لخسائر كبيرة للجمهوريين في عام ٢٠٠٨، انه سيئ بالنسبة للجمهوريين المرشحين للرئاسة ولمجلس الشيوخ وايضاً لمجلس النواب.

ويقول السيد غيلبي وغيره من الباحثين في شؤون الرأي العام والسياسة، ان الديمقراطيين قد فازوا فعلاً في خلال هذا الاسبوع، ذلك لأن هذه الحرب تعود لبوش وليس اليهم. وهم ان كانوا نجحوا حقاً في ارغام الادارة بانسجام فوري، فسيبدو الامر وكأنهم مسؤولون عما سيحصل لاحقاً.

وبالتأكيد، ان المرشحين للرئاسة من الجمهوريين يدركون جيداً موقف الرأي العام الامريكي من الحرب، فلماذا اذن يواصلون دعم سياسة بوش!

ان معظم هؤلاء المرشحين يعتقدون ان انسحاباً سريعاً سيؤدي إلى خسارة البلاد والى تردي السياسة الخارجية الامريكية بشكل عام. فالمصوتون الجمهوريون للرئاسة مخلصون للحزب ويؤيدون الرئيس واستراتيجيته. والمرشح للرئاسة من الحزب الجمهوري عليه ان يستجيب لذلك. ولكن ما ان تنتهي عمليات انتخاب المرشح للرئاسة ويبدأ موسم الانتخابات العامة، يحاول كل المرشحين - ومن الحزبين - الميل نحو الوسط من اجل الحصول على أعلى نسبة من الأصوات - والوسط من الرأي العام الامريكي شديد الاهتياج بالنسبة للحرب في هذه الايام.

ويناقش هذا الامر فرانك دونا يتللي، مستشار جمهوري، قائلاً ما تزال هناك فرصة للفوز بالنسبة للجمهوريين، فان حصل تقدم في العراق فان الخسارة بالنسبة لهم ستكون قليلة في العام المقبل.

أعلان مناقصة (٧٠م / ٢٠٠٧)

يسر مجلس محافظة بغداد أن يعلن عن المناقصة اعلاه والخاصة بتجهيز حفارات برمائية وفق الشروط والمواصفات الفنية التي يمكن الحصول عليها في لجنة الاعمار والتطوير / مجلس محافظة بغداد لقاء مبلغ قدره (١٠٠ ٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد على ان تقدم العطاءات قبل نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد ٢٠٠٧/١٠/٧ على ان تقدم العطاءات بشكل ثلاثة ظروف (فني –تجاري - مستمسكات) على ان يحتوي ظرف المستمسكات ما يأتي:-

- وصل شراء المناقصة .
- تقديم تأمينات قانونية بمبلغ (١٨ ٠٠٠ ٠٠٠) ثمانية عشر مليون دينار معنونة الى مجلس محافظة بغداد .
- براءة ذمة ضريبية نافذة.
- مستمسكات شخصية.
- الوثائق الخاصة بتأسيس الشركة.
- تقديم قائمة بالاعمال المماثلة.
- هوية غرفة تجارة بغداد / استيراد وتصدير.

وسوف يهمل أي عطاء غير مستوف للشروط القانونية علماً ان المجلس غير ملزم بقَبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان والمصاريف الاخرى.

رئيس مجلس محافظة بغداد

مجلس محافظة بغداد
اعلان مناقصة رقم (٦٨م / ٢٠٠٧)

يسر مجلس محافظة بغداد ان يعلن عن مناقصة (٦٨م / ٢٠٠٧) والخاصة بانشاء ملحق لثانوية ام عمارة للبنات في العطيفية مكون من ثمانية صفوف مع بناء مشتمل صغير للحارس مع تاهيل وترميم البناية القديمة فعلى كافة الشركات والمكاتب من ذوي الاختصاص والراغبين في الاشتراك بالمناقصة مراجعة لجنة الاعمار في مجلس المحافظة للاطلاع على الشروط القانونية والفنية لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد علما ان مدة تنفيذ العمل تبلغ (١٢٠) يوما على ان تقدم العطاءات قبل نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد المصادف ٢٠٠٧/١٠/١٤ على شكل ثلاثة ظروف وكما يأتي ..

١- ظرف العرض الفني
٢- ظرف العرض التجاري
٣- ظرف المستمسكات ويشمل :
- تقديم تأمينات اولية بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار بموجب صك مصدق او خطاب ضمان معنون الى مجلس محافظة بغداد صادر من أي مصرف معتمد داخل مدينة بغداد حصرا .
- وصل شراء المناقصة
- براءة ذمة ضريبية نافذة لعام ٢٠٠٧
- قائمة بالاعمال المماثلة
- هوية تصنيف صادرة من وزارة التخطيط درجة خامسة
- مستمسكات شخصية مصورة
- عقد او شهادة تأسيس الشركة

سوف يهمل أي عطاء غير مستوف للشروط القانونية علما ان المجلس غير ملزم بقبول اوطأ العطاءات .

رئيس مجلس محافظة بغداد